

دراسة تحليلية لمشكلات اعداد الحسابات القومية في مصر وفق نظام الأمم المتحدة

والحلول المقترحة لها

د/ عاطف سالم

أستاذ المحاسبة المساعد ورئيس قسم المحاسبة

جامعة الملك خالد

١- إطار البحث:

1/1: المقدمة وطبيعة المشكلة

ارتبطت نشأة وتطور الحسابات القومية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية، فعندما كان النشاط الاقتصادي في القرن الماضي متروكاً للمبادرات الفردية في ظل مذهب الحرية الاقتصادية، لم تكن هناك أي سياسة تدخلية للدولة. وقد كان حدوث الكساد الكبير عام 1929-1930 في الدول الرأسمالية المتقدمة بمثابة صدمة للمدافعين عن مبدأ الحرية الاقتصادية حيث لم يعد هناك ضمان بأن يتحقق التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات بشكل تلقائي على مستوى الاقتصاد القومي.

وجاء صدور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود لجون ماينارد كينز بمثابة ثورة للفكر الاقتصادي ووضعت حداً لنهاية مبدأ الحرية الاقتصادية للدول الرأسمالية، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتعزز هذا الاتجاه سواء أكان في أثناء فترة الحرب حيث اشتدت الحاجة إلى ترشيد عملية تعبئة وإعادة تخصيص الموارد في ظل ظروف التعبئة والحرب، أم عند نهاية

الحرب خلال فترة إعادة الأعمار. وقد شهدت فترة الأربعينيات والخمسينيات ازدهار عملية اعداد وتركيب الحسابات القومية بهدف التعرف على الاتجاهات التوسعية والانكماشية للاقتصاد القومي، كما أنه بظهور الدول الاشتراكية التي تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل أصبح الأمر أكثر ضرورة لتصميم نظم متطورة الحسابات القومية،

كذلك أدركت بعض الدول النامية أنها في حاجة ماسة لنظام فعال للحسابات القومية لكي تسترشد به في مجهوداتها من أجل تسريع عملية النمو والتنمية، كما كان للمنظمات الدولية والعربية كمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية دور في توحيد الحسابات القومية بهدف مساعدة الدول في اعداد حساباتها القومية. ويتضح

من ذلك أهمية الحسابات القومية للدول وضرورة اعدادها على أسس سليمة لذلك يتعرض هذا البحث لدراسة وتحليل لاهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الحسابات القومية في مصر ووضع مجموعة من الحلول المقترحة لها ،

2/1 اهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة دراسة وتحليل لاهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الحسابات القومية في مصر ووضع مجموعة من الحلول المقترحة لها ، مع اختبار ذلك من خلال تصميم قائمة استبيان توجه الى عينة من الخبراء المهتمين بموضوع البحث وذلك لاستطلاع ارائهم حول تلك الحلول المقترحة لها.

3/1 اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من خلال التعرض لموضوع الحسابات القومية والذي حاز على الاهتمام الكبير سواء على المستوى الاكاديمي او المستوى العملى وذلك من خلال التعرض بالدراسة والتحليل لاهم المشكلات التي تواجه الحسابات القومية في مصر واقتراح مجموعة من الحلول

الهامة لعلاج تلك المشكلات ، لما في ذلك من اهمية للتخطيط ورسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات ، فضلا عن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات التي تظهرها الحسابات القومية كرجال الاعمال والمستثمرين والمنظمات الدولية وجهات الاقراض الدولية وغيرها .

3/1 اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من اهمية الموضوع المرتبط به ، فالثقة في الحسابات القومية والاعتماد عليها في التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات تتوقف على مدى صدق وسلامة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك الحسابات ، لهذا فان دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه الحسابات القومية عند اعدادها ووضع الحلول المقترحة لها ، يفيد في تقديم معلومات سليمة ودقيقة لكافة الاطراف والفئات كرجال الاعمال والمستثمرين والمنظمات الدولية وجهات الاقراض الدولية وغيرها من الفئات المستفيدة من تلك المعلومات الطى تظهرها تلك الحسابات ، ومما يزيد من اهمية البحث هو قلة الابحاث والدراسات في البيئة المصرية التي تتناول موضوع الحسابات القومية ، لذلك ترجع اهمية البحث في انه يتناول اهم المشكلات التي تواجه الحسابات القومية في مصر ووضع الحلول المقترحة لها.

4/1 منهج واسلوب البحث :

في محاولة من الباحث للتغلب على مشكلة البحث من خلال الاجابة عن التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة ، وتحقيقا لأهداف البحث فان الباحث سوف يتبع كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي معا للتعرف على الدراسات والكتابات السابقة والمتعلقة بموضوع البحث والخروج منها باستنتاجات منطقية تساعد في تحقيق هدف البحث

مستخدما في ذلك كل من اسلوب الدراسة النظرية المكتتبية وكذلك اسلوب الدراسة الميدانية كما يلي :

1- اسلوب الدراسة النظرية : ويتضمن ذلك الاطلاع على كافة المراجع العربية والاجنبية وكذلك القوانين واللوائح والنظم المرتبطة بموضوع البحث بهدف اعداد الاطار النظري للبحث واشتقاق فروضه وتصميم قائمة الاستقصاء التي تمثل الاساس لاختبار صحة الفروض.

2- اسلوب الدراسة الميدانية :

ويتضمن اختبار صحة الفروض التي يقوم عليها البحث من خلال جمع وتحليل بيانات قائمة الاستقصاء وذلك للتعرف على اهم المشكلات التي تواجه الحسابات القومية في مصر والحلول المقترحة لها وذلك من خلال تصميم قائمة استقصاء وسوف يتم توضيح مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة وطرق اختيارها والاساليب المستخدمة في تحليل قائمة الاستقصاء واستخلاص النتائج في مرحلة تالية من البحث.

5/1 فروض البحث :

تحقيقا للهدف الرئيسي للبحث وسعيا نحو التغلب على مشكلة البحث فان البحث سوف يعتمد على الفرضين الآتيين :

1- تحظى المشكلات التي تواجه الحسابات القومية في مصر وتؤثر على صحة وسلامة المعلومات المحاسبية التي تحتويها بالقبول من جانب التطبيق العملي وتتمثل اهم هذه المشكلات في قصور البيانات الاساسية اللازمة لا اعداد الحسابات القومية عدم موائمتها لمتطلبات المحاسبة القومية، ومشكلات تتعلق بالتقسيم القطاعي على المستوى القومي وعدم الاخذ في الاعتبار البعد البيئي عند اعداد الحسابات القومية ومشكلات تتعلق بالجهة القائمة على اعداد الحسابات القومية.

2- تحظى الحلول المقترحة التي تناولها البحث للمشكلات السابقة بالقبول من جانب التطبيق العملي وتتمثل هذه الحلول في حلول متعلقة بقصور البيانات الاساسية اللازمة لا اعداد الحسابات القومية عدم موائمتها لمتطلبات المحاسبة القومية، وحلول مشكلات تتعلق بالتقسيم القطاعي على المستوى القومي وحلول عدم الاخذ في الاعتبار البعد البيئي عند اعداد الحسابات القومية وحلول مشكلات تتعلق بالجهة القائمة على اعداد الحسابات القومية.

6/1 حدود البحث :

لن يتضمن هذا البحث التفاصيل العملية للمشكلات الفرعية والبنود المختلفة لها و التي تواجه الحسابات القومية في مصر ولكن يتضمن الخطوط العامة العريضة لتلك المشكلات بالإضافة الى التعرض لاهم الحلول المقترحة لها.

7/1 خطة البحث :

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية ومنطقية اشتمل البحث بشقيه النظرى والتطبيقي على الاتي :

- 1- مفهوم واهداف واهمية الحسابات القومية.
- 2- الانظمة الدولية الموحدة للحسابات القومية .
- 3- الوضع الراهن للحسابات القومية في مصر .
- 4- اهم المشكلات التى تواجه الحسابات القومية في مصر .
- 5- الحلول المقترحة للمشكلات التى تواجه الحسابات القومية في مصر .
- 6- النتائج والتوصيات.
- 7- المراجع.
- 8- الملاحق

1- مفهوم واهداف واهمية الحسابات القومية :

1/1 مفهوم الحسابات القومية :

ليس هناك تعريف موحد يتفق عليه الباحثين وبرجع ذلك الى ان نشأة وتطور الحسابات القومية قد تأثرت بالتغيرات والمذاهب الاقتصادية المختلفة، ولذلك هناك عدة تعريفات للحسابات القومية اهمها مايلي :

يرى البعض انها " وسيلة واطار منهجي مصمم خصيصا لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي في مجتمع معين ، وعرض المعلومات المتعلقة بهذا النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح اساسا لتحليل الاوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي " . (د/ محمود عبد الفضيل، 1982)

كما يرى البعض الاخر انها " اداة منهجية وتنظيم المعلومات الاقتصادية الخاصة بكافة العمليات والصفقات التي تتم

بين الوحدات والقطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي بشكل متسق ووفقا لأطار محاسبي محدد بما يخدم الاهداف التي يتم تنظيم الحسابات القومية من اجلها" 2- " د الكيلاني عبد الكريم الكيلاني ، 1990).

كما يرى اخرون انها " عبارة عن اعداد تقرير إحصائي شامل عن النشاط الاقتصادي لاي بلد ويهدف التقرير الى قياس الانتاج الكلى من جميع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي " 3- (د مدحت محمد العقاد ، 1980)

ويرى بعض الكتاب انها " الاداة التسجيلية والتحليلية التي تقدم لنا صورة كاملة للاقتصاد القومى لبلد ما ولفترة معينة في شكل جداول رقمية جامعة يمكن على ضوئها التنبؤ بمسار الاقتصاد واتخاذ القرارات اللازمة لإصلاحه " 4- (د/ عبد القادر محمود رضوان ، 1993).

ويرى البعض الاخر " انها نظام محاسبي يهدف الى قياس قيمة عناصر النشاط الاقتصادية على المستوى القومي وعرض نتائج القياس بشكل يمكن من استخدام البيانات في رسم السياسات المالية والاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي " د/ محمد عادل الهامى ، 1983)

كما عرفها البعض الاخر بانها " وسيلة منهجية لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع وعرض نتائج هذا النشاط في مجموعة من القطاعات الطى يتكون منها بكيفية تسمح باستخدام هذه النتائج اساسا لعرض النشاط الاقتصادي في فترة مالية سابقة وتخطيط ذلك النشاط لفترة مالية مقبلة " د محمود شوقي عطا الله ، 1984).

ومن التعريفات السابقة يتضح للباحث مائلي :

ليس هناك تعريفا واحدا للحسابات القومية فهناك عدة تعريفات بعضها اهتم بالجانب الإحصائي فقط والبعض الاخر اهتم بالجانب الاقتصادي فقط والبعض الاخر اهتم بالجانب المحاسبي ويرجع ذلك الى ان الحسابات القومية قد تناثرت بنشأتها وتطورها فقد ظهرت اولا كإحصائيات للدخل القوم ثم اكتملت جوانبها الاقتصادية مع ظهور التحليل الاقتصادي الكلى ثم ظهورها كجانب محاسب مع بداية الاربعينات من هذا القرن .

من خلال التعريفات السابقة يتبين للباحث وجود بعض العناصر المشتركة لهذه التعريفات وهى :

- 1- تهتم الحسابات القومية بدراسة مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة.
- 2- ان الحسابات القومية تعتبر اساسا لازما للتخطيط ورسم السياسات الاقتصادية .
- 3- ان الحسابات القومية تتكون من مجموعة من المفاهيم والجداول الاقتصادية التي ترتبط ببعضها في اطار نظام محاسبي .

4- انها تقدم صورة شاملة للاقتصاد القومي حيث تقوم بتسجيل ودراسة العمليات الاقتصادية لهذا الاقتصاد .

1/1 اهداف الحسابات القومية :

يمكن تلخيص اهداف الحسابات القومية في الآتي:

1- قياس نتائج النشاط الاقتصادي للدولة عن فترة زمنية معينة.

2- تحديد الثروة القومية للدولة في تاريخ معين وذلك عن طريق تصوير الميزانية العمومية القومية .

3- تقييم الاداء على المستوى القومي وذلك عن طريق تصوير نتيجة النشاط الاقتصادي لدولة معينة وتحديد مركزها الاقتصادي و ثروتها القومية في تاريخ معين ، فالمحاسبة القومية تمدنا ببيانات اجمالية عن الاوضاع والظواهر الاقتصادية ومن هذه الاجماليات يمكننا الحصول على المؤشرات اللازمة لتقييم الاداء على المستوى القومي مثل :

(ا) معدلات التنمية وذلك عن طريق تحديد الزيادة المحققة في الانتاج والدخل القومي خلال فترة معينة.

(ب) الكفاية الانتاجية لعناصر الانتاج المختلفة وذلك عن طريق دراسة مقارنة لمستلزمات الانتاج في فترات مختلفة .

(ج) مستوى المعيشة للمواطنين وذلك عن طريق مقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي بالزيادة في عدد السكان خلال فترات مختلفة .

(د) تحديد العلاقات الفنية للجهاز الإنتاجي مثل المعامل الفني لرأس المال الذى يبين لنا طبيعة العلاقة بين رأس المال وقيمة الناتج النهائي.

4- المساهمة في تيسير المقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة اذ تعتبر هذه المقارنات احد الوسائل الهامة التي تساعد في معرفة الاتجاه الذى ينتظر ان يسير فيه الاق تصاد القومي مستقبلا

5- المساهمة في تيسير المقارنات المكانية بين الدول المختلفة اذ يمكن مثلا مقارنة دخل الفرد ، انتاجية الفرد ، مستوى الاستثمار الإجمالي والصافي بين الدول المختلفة وتجدر الإشارة هنا الى ان هذه المقارنات لن تكون صحيحة الا بتوافر نظم دولية موحدة للحسابات القومية والتي سيأتي ذكرها في متن البحث.

6- ابراز العلاقات المتداخلة بين القطاعات المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد القومي حيث ان موارد قطاع معين قد تكون استخدامات لقطاع اخر ، فالأجور مثلا تعتبر موارد للقطاع العائلي وفى نفس الوقت تمثل استخدام لقطاع الاعمال ، ولا شك ان ابراز هذه العلاقات يساعد على التحليل للاقتصاد ووضع البرامج الاقتصادية المختلفة .

7- توفيراً لبيانات اللازمة للمهتمين بها على اتخاذ القرارات المختلفة . فالأهمية الكبيرة للحسابات القومية تتمثل فيما توفره من بيانات ذات قيمة كبيرة تستفيد منها اطراف متعددة وعلى مختلف المستويات . فعلى المستوى القومى تمتد المحاسبة القومية المخطط القومى بالبيانات التى تساعد على وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية لتنمية الدخل القومى وتنويع مصادره ، كما تمكنه من الحصول على المؤشرات اللازمة لتقييم الاداء والرقابة على المستوى القومى كما يمكن استخدام البيانات ليصل الى مستوى رجال الاعمال والنقابات العمالية . فرجال الاعمال يستخدمون بيانات المحاسبة القومية للتعرف على نصيبهم من سوق الصناعة التى يعملون بها وكذلك البحث عن مجالات اخرى اكثر ربحية لاستثمار اموالهم .

اما النقابات العمالية فهى تحتاج على سبيل المثال الى معرفة الطريقة التى تم بها توزيع الدخل القومى وذلك للمساعدة على وضع السياسات الخاصة بهم والعمل على زيادة نصيبهم من الناتج القومى .

ومما سبق يتضح للباحث اهمية المعلومات التى تحتويها الحسابات القومية للأطراف المختلفة ومن ثم اهمية وضرورة ان تكون هذه المعلومات سليمة ودقيقة حتى يمكن الاعتماد عليها ولن يتحقق ذلك من وجهة نظر الباحث الا من خلال تحديد المشكلات التى تواجه تلك الحسابات عند اعدادها ووضع مجموعة من الحلول العاجلة لحلها وهذا ما يهدف اليه البحث.

3- اهمية الحسابات القومية:

ترجع اهمية الحسابات القومية الى :

(1) كثرة الفئات المستخدمة لمعلومات المحاسبة القومية :

رغم صعوبة حصر كافة الفئات المستخدمة لمعلومات الحسابات القومية الا انه يمكن بيان اهم هذه الفئات :

(١) الحكومة : تستخدم الحكومة بيانات ومعلومات المحاسبة القومية للأغراض الآتية:

- للتخطيط ورسم السياسات واتخاذ القارات وذلك من خلال دراسة اتجاهات الدخل القومى والانفاق القومى والناتج القومى واتجاهات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ومن ثم التنبؤ بما ينتظر ان يكون عليه الحال في الفترات المقبلة .

- في ضوء دراسة دخول الافراد والشركات والهيئات تستطيع الحكومة تقدير موارد الدولة ورسم السياسات الضريبية.

- يمكن باستخدام جداول المدخلات والمخرجات التنبؤ بحجم الانتاج الكلى المطلوب من كل قطاع لمواجهة حجم

معين من الطلب النهائي للمستهلكين على منتجات القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي في السنة او السنوات القادمة وذلك عند توقع زيادة حجم الطلب النهائي على منتجات قطاع او اكثر من هذه القطاعات ، كما تستخدم جداول المدخلات والمخرجات ايضا في تحديد المدخلات الوسيطة لكل قطاع والتي يتمكن بموجبها من انتاج مخرجاته لمقابلة هذا الحجم من الطلب النهائي ، ويتم ذلك باستخدام بيانات الاحتياجات الفنية لمختلف القطاعات.

وعلى ذلك فانه من خلال جداول المدخلات والمخرجات يمكن التعرف لاعلى ما اذا كانت عوامل الانتاج الطبيعية والبشرية والرسالية المتاحة للمجتمع كافية لقيام كل قطاع من القطاعات بتنفيذ الخطة الموكول اليه ام انها غير كافية ويلزم تنميتها.

كما تفيد دراسة الميزانية القومية في التعرف على حجم الثروة القومية وكيفية توزيعها بين عوامل الانتاج المختلفة .

كما تفيد المعلومات التي تحتويها الحسابات القومية في دراسة اثر الصادرات والواردات على ميزان المدفوعات.

ومما تقدم يتضح للباحث ان الحكومة تستخدم بيانات ومعلومات الحسابات القومية في وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية والمالية وتقييم الاداء للاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة ، ومن ثم تبدو اهمية ضرورة ان تكون هذه البيانات والمعلومات دقيقة وسليمة ويتم انتاجها في التوقيت المناسب ولتحقيق ذلك لابد من حصر المشكلات التي تواجه الحسابات القومية ووضع الحلول المقترحة لها وهذا ما يسعى اليه الباحث في الصفحات التالية من البحث.

(ب) رجال الاعمال والمستثمرون : تفيد المعلومات التي تحتويها الحسابات القومية رجال الاعمال والمستثمرون في التعرف على مدى مساهمتهم في الانتاج على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات التي ينتمون اليها ، بما يمكنهم من التعرف على مدى المنافسة التي يتعرضون لها ، كذلك التعرف على تحليل الانفاق القومي بين قطاعات المجتمع المختلفة بما يساعد على توجيه رؤوس الاموال في القطاعات التي تحقق اكبر عائد ممكن.

ومما سبق تتضح اهمية معلومات المحاسبة القومية لرجال الاعمال والمستثمرين ومن ثم اهمية ضرورة ان تكون هذه المعلومات دقيقة وسليمة وان يتن انتاجها في الوقت المناسب .

(ج) الجهات الرقابية العليا : تستخدم الجهات الرقابية العليا بيانات ومعلومات الحسابات القومية في تقييم اداء الحكومات وابرار اوجه القصور في الاداء الفعلي وذلك بهدف رفع كفاءة الاداء على المستوى القومي لتحقيق مستوى افضل من الرفاهية الاقتصادية لا فراد المجتمع.

وعلى ذلك فمن الضروري ان تكون م بيانات ومعلومات الحسابات القومية دقيقة وسليمة حتى يمكن الاعتماد عليها.

(د) المنظمات الدولية وجهات الاقراض الدولية: حيث تهتم المنظمات الدولية وجهات الاقراض الدولية باستخدام معلومات المحاسبة القومية في اجراء المقارنات للإنتاجية والرفاهية الاقتصادية للأفراد ، بين مختلف الدول الاعضاء في هذه المنظمات وذلك للتعرف على مستوى الاداء الاقتصادي لكل منها، بغرض تحديد نسب الاعانات التي تدفعها لبعض الدول الأخرى.

ومما سبق يتضح للباحث ان هناك فئات عديدة تعتمد على المعلومات الطى ينتجها المحاسب القوم ويعرضها في القوائم الحسابات القومية كأساس لاتخاذ القرارات وبالتالي فان تلك المعلومات لابد ان تكون سليمة ودقيقة ويتم انتاجها ونشرها في الوقت المناسب حتى

يمكن الاعتماد عليها ولن يتحقق ذلك الا من خلال تحديد المشكلات الطى تواجه تلك الحسابات

واقترح مجموعة من الحلول لها وهذا ما يسعى اليه هذا البحث .

(2) قياس الانتاجية والرفاهية الاقتصادية : توفر الحسابات القومية المعلومات اللازمة لقياس الانتاجية ، حيث انها تقيس قيمة الناتج القومي ، وقيمة كل قطاع من القطاعات ، كما انها تقدم معلومات عن قيمة كل عامل من عوامل الانتاج المستخدمة ، أي ان الحسابات القومية توفر المعلومات اللازمة لقياس الانتاجية الاقتصادية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي وكذلك الاقتصاد القومي ككل ، ومن ثم استخدامها للحكم على كفاءة الاداء .

وعلى الرغم من صعوبة التوصل الى مقياس يمكن الاتفاق عليه لقياس الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الا ان الاقتصاديين اتفقوا على اتخاذ متوسط الدخل القوم للفرد كمقياس لمستوى الرفاهية وتفيد الحسابات القومية في توفير معلومات عن الدخل القومي للمجتمع الذى يتم من خلاله حساب متوسط الدخل القوى للفرد.

الانظمة الدولية الموحدة للحسابات القومية

1- النظام الموحد للحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصاد الأوروبي :

يتكون هذا النظام من ستة حسابات اساسية هي كما يلى :

1- حساب الناتج والانفاق القومي .

2- حساب الدخل القومي .

3- حساب التخصيص المجمع للحكومة العامة .

4- حساب التخصيص المجمع للعائلات والهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح .

5- الحساب المجمع للعمليات الرأسمالية .

6- الحساب المجمع للعالم الخارجي .

كما يتضمن هذا النظام عشرة جداول موحدة ملحقه به وهى :

الجدول الاول : التقسيم الصناعي لإجمالي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الانتاج.

الجدول الثاني: تمويل إجمالي الانفاق الاقتصادي.

الجدول الثالث : عناصر الدخل القوم وعلاقاتها بمجاميع الدخل والناتج.

الجدول الرابع : إيرادات ونفقات الحكومة العامة.

الجدول الخامس : النفقات الجارية على السلع والخدمات العامة للحكومة.

الجدول السادس : دخل ونفقات الهيئات التي لا تهدف الى الربح.

الجدول السابع : تقسيم انفاق المستهلكين على السلع والخدمات.

الجدول الثامن: تمويل إجمالي تكوين راس المال المحلى.

الجدول التاسع : تقسيم إجمالي تكوين راس المال المحلى.

الجدول العاشر : العمليات الخارجية.

ويرى الباحث ان النظام الموحد للحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي يعبر عن الواقع الاقتصادي للمجموعة والاهداف الاقتصادية المشتركة لها ، مما يدل على اهمية وضع الحسابات القومية على اساس من الاوضاع والاهداف الاقتصادية المشتركة مما يمكن ان ينطبق على التجمعات الاقتصادية العربية كدول مجلس التعاون العربي الخليجي مثلا .

2- النظام العربي الموحد للحسابات القومية :

صدر النظام العربي الموحد الاول للحسابات القومية عام 1971 عن جامعة الدول العربية معتمدا النظام الموحد للأمم المتحدة الصادر عام 1968 كأساس له ، وقد عقد المؤتمر العربي الاول للحسابات القومية في بغداد ما بين (11-18 نوفمبر) 1977 وقد اوصى المؤتمر بالعمل على اصدار نظام جديد للحسابات القومية الموحدة للدول العربية ، وبناء عليه وضع النظام الجديد وعرض على خبراء الحسابات القومية

لمراجعته واقراره.

هيكل النظام العربى الموحد :

يتألف هيكل النظام العربى للحسابات القومية مما يلى :

1- الحسابات الاساسية : وتشتمل على الحسابات الآتية :

(ا) مجموعة الحسابات الموحدة للوطن وتشمل ستة حسابات وهى :

- حساب الموارد والاستخدامات.

- حساب الناتج المحلى وتوزيعه وظيفيا.

- حساب الدخل القومى المتاح للتصرف وتوزيعه قطاعيا.

- حساب التوزيع القطاع للدخل القومى المتاح للتصرف .

- حساب تكوين راس المال وتمويله .

- حساب الصفقات والمعاملات الخارجية لكل الحسابات .

(ب) مجموعة حسابات الدخل والانفاق وتمويل راس المال وتضم الحسابات الآتية :

حساب قطاع الاعمال (المؤسسات المالية وغير المالية) .

حساب قطاع الحكومة .

حساب القطاع العائلى (بما فى ذلك الهيئات التى لا تهدف الى الربح) .

2- الحسابات الاضافية (حسابات القطاع العام) وتشتمل على الحسابات الآتية:

(ا) حساباتك الانتاج وتشتمل على :

حساب انتاج المشروعات العامة .

حساب انتاج منتجي الخدمات الحكومية .

(ب) حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمال المجمعة للقطاع العام وتشتمل على الحسابات الآتية :

حساب الدخل والانفاق المجمع.

حساب التمويل الرأسمال المجمع .

حساب الدخل والانفاق ومشروعات القطاع العام المنظم .

حساب التمويل الرأسمالي لمشروعات القطاع العام غير المنظم.

(ج) حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمال المجمعة لقطاع الحكومة العامة وتشتمل على :

حساب الدخل والانفاق للحكومة العامة.

حساب التمويل الرأسمال للحكومة العامة .

3- الجداول الاساسية: وتشتمل على عشرون جدولاً بالاسعار الجارية والثابتة .

3- نظام الامم المتحدة للحسابات القومية :

(ا) نظام الامم المتحدة للحسابات القومية لعام 1953 (النظام القديم):

اول محاولة لوضع نظام للحسابات القومية في الامم المتحدة ظهرت عام 1947 في احد تقارير الامم المتحدة في جنيف ، وقد اعيد النظر لتلك المحاولة وتم وضع نظام اكثر شمولاً صدر في عام 1953 عن الامم المتحدة في نيويورك .

ويتألف هذا النظام من ستة حسابات يتم تصنيفها ضمن مجموعتين كما يلي :

المجموعة الاولى : مجموعة الحسابات الموحدة للوطن وهى :

حسابات مجمع الناتج المحلى.

حساب الدخل القومي .

حساب تكوين راس المال .

المجموعة الثانية : مجموعة الحسابات القطاعية :

تشتمل هذه المجموعة على الحسابات المتعلقة بى والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي ، حيث تصف هذه الحسابات العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية لهذه القطاعات وتتألف من ثلاثة حسابات هي :

1- حساب القطاع العائلي ويشتمل على :

حساب جارى .

حساب رأسمالي .

2 - حساب القطاع الحكومية ويشتمل على :

- حساب جارى .

- حساب رأسمالي .

3- حساب العالم الخارج ويشتمل على :

- حساب جارى .

- حساب رأسمالي .

ويرى الباحث ان نظام عام 1953 انما هو خطوة على الطريق لا رساء اطار واضح ومختصر للحسابات القومية . الا ان هذا النظام قد ظهرت به مجموعة من العيوب اهمها :

اظهرت التجارب الفعلية لاستخدام نظام عام 1953 ان هناك حاجة لإيضاح المفاهيم والتعاريف التي لم تستطيع التعديلات البسيطة الطى اجريت خلال الفترة ايضاحها.

ان درجة التفصيل والتجزئة للمجاميع الاقتصادية لم تكن كافية ولهذا كان لابد من العمل على ادراج وادخال العديد من التفاصيل الجديدة .

عدم استخدام الاسعار الثابتة في التقديرات.

اقتصاره على حسابات الدخل والنتائج وميزان المدفوعات، وعدم استخدامه حسابات المدخلات والمخرجات وحسابات التدفقات المالية والميزانية القومية (1) مقترح مشروع الحسابات القومية الموحدة للدول العربية ، 1983

ولهذا تم تطوير هذا النظام بنظام اخر هو نظام الامم المتحدة المعدل للحسابات القومية

عام 1968.

2- نظام الامم المتحدة للحسابات القومية عام 1968 :

ان الاطار العام للنظام المعدل الصادر عام 1968 لا يختلف من حيث الجوهر عن النظام السابق عام 1953 ، الا انه يتضمن بالإضافة الى الحسابات الاجمالية او الموحدة للاقتصاد القوم مجموعة من الحسابات المفصلة والجزئية ، الهدف منها تلبية الاحتياجات التى نشأت نتيجة للتطور في وضع اطار عام للحسابات القومية كلها ، ويتألف النظام المعدل من ثلاث مجموعات من الحسابات الاضافية التي تصدر الحسابات الاضافية الخاصة بالدول النامية بالإضافة الى ثمانية وعشرين جدولاً تتضمن معلومات تتعلق بتدفق او اكثر من التدفقات الواردة الى الحسابات كما يلي :

(ا) مجموعة الحسابات الاساسية : وتتألف من ثلاث مجموعات هي :

1/1 مجموعة الحسابات الموحدة للوطن : وتشتمل على اربعة حسابات تشمل الوطن كله كما يلي :

1- حساب مجمل الناتج المحلي والانفاق عليه .

2- حساب الدخل القومي المتاح للتصرف فيه وتخصيصاته .

3- حساب تمويل راس المال.

4 - حساب العمليات والصفقات الخارجية .

2/1 مجموعة حسابات الانتاج والاستهلاك وتكوين راس المال :

وهي حسابات مصممة لإظهار العمليات الاقتصادية الأساسية من انتاج واستهلاك واستثمار وادخار حسب القطاعات الانتاجية وهي تتكوم من ثلاث حسابات :

1 - حساب السلع المسوقة (انتاج البضائع المختلفة حسب كل قطاع)

2- حساب السلع والخدمات الاخرى وهو يتألف من اربعة حسابات :

- حساب المبيعات من البضائع والخدمات الاخرى .

- حساب الاستهلاك النهائي للحكومة .

- حساب الاستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف الى الربح .

- حساب الاستهلاك النهائي للعائلات .

3- حساب الصناعات (انتاج كل صناعة حسب القطاعات) وهو يتكون من ثلاثة حسابات تغطي القطاعات الانتاجية

وهي :

حساب انتاج الخدمات الحكومية .

حساب انتاج المؤسسات اللاربحية .

حساب انتاج الخدمات في القطاع العائلي .

3/1 مجموعة حسابات الدخل والانفاق وتمويل راس المال :

وهذه الحسابات معدة لإظهار توزيع الدخل على مختلف القطاعات المؤسسية وبيان كيفية التصرف في هذا الدخل

، وهي تتألف من خمسة حسابات تغطي القطاعات المؤسسية كما يلي :

1- حساب المؤسسات غير المالية .

2- حساب المؤسسات المالية .

3- حساب الادارة الحكومية .

4- حساب المؤسسات التي لا تهدف الى الربح .

5- حساب القطاع العائلي .

وكل حساب من هذه الحسابات يتألف من :

حساب دخل وانفاق.

حساب تمويل راس المال وهو ذو فرعين :

- حساب التراكم الرأسمالي

- حساب التغيرات في الموجودات والمطالب المالية .

(ب) مجموعات الحسابات الاضافية التي تعد للدول النامية :

1- مجموعة حسابات لبعض الاقاليم المختارة .

2- مجموعة حسابات الانواع الرئيسية من النشاط الاقتصادى .

3- مجموعة حسابات القطاع العام

(ج) مجموعة الجداول المساعدة الاضافية :

وتتضمن ستة وعشرون جدول تبدا بجدول الناتج المحلى وعناصر تكلفته تبعا لنوع النشاط الاقتصادى ، وتنتهى بجدول الصفقات الخارجية

وتتضمن ستة وعشرون جدول تبدا بجدول الناتج المحلى وعناصر تكلفته تبعا لنوع النشاط الاقتصادى ، وتنتهى بجدول الصفقات الخارجية .

مما سبق يتضح للباحث ان نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة 1968 يعتبر اطار متكامل يشمل المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وكذلك الحسابات والجداول الموحدة ، فقد اعدت المفاهيم والتصنيفات بحيث يمكن معالجتها لتلائم الدول النامية التي تقوم بأعداد حساباتها القومية وفقا للنظام . هذا وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء في مصر بتعريب هذا النظام والاذخ به في اعداد الحسابات القومية في مصر اعتبارا من عام 1970-1971 وهذا ما سيأتي ذكره تفصيلا في الصفحات القادمة .

2- نظام الامم المتحدة للحسابات القومية عام 1993 :

هيكل الحسابات في نظام 1993 :

اختلف هيكل الحسابات في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1993 عن سابقه في نظام 1968 ، وقد استدعى هذا الاختلاف ادخال تعديلات في بنود ومكونات هذه الحسابات ومن ثم احدث بنود توازن جديدة وادخال مجاميع واصطلاحات استحدثها النظام ولأول مرة ولم تكن واردة في نظام 1968 .

وقد اعد الاطار المركزي لهيكل الحسابات في نظام 1993 بطريقة تتماشى مع تسلسل العمليات الاقتصادية وطريقة عرضها ومن ثم فقد اعد النظام هيكل محاسبي موحد ينطبق على جميع الوحدات ومن ثم جميع القطاعات التنظيمية في الاقتصاد القومي وكذلك بالنسبة لقطاع العالم الخارجي ، ونلاحظ ان هناك عدة مستويات من التصنيف ولذلك فان الحسابات يمكن ان تعرض على اساس كل من المستوى التفصيلي للمعاملات او المستوى الإجمالي للمعاملات ؟، كما استحدث النظام نهجا جديدا عند عرض بنود الموازنة في كل من الحسابات وهو ان تعرض بنود الموازنة هذه على اساس إجمالي او صافى ويكون الفرق بينهما هو اهلاك راس المال الثابت .

ويمكن القاء الضوء على هذه الحسابات باختصار كما يلي :

1- الحسابات الجارية : وهى تعنى بالإنتاج والدخل وتوزيعاته واستعمالاته وهى تعنى بحسابات مجموعة 1 وحسابات مجموعة 11 .

2- حسابات التراكم : وهذه المجموعة تعنى بالتغيرات في الاصول والخصوم والتغيرات في صافى الثروة اى التغيرات التي تحدث بين ميزانيتين وهى تعنى بحسابات المجموعة 111 .

3- الميزانيات : وهى تهتم بالميزانية الافتتاحية والختامية والاصول والخصوم وهى تعنى بحسابات المجموعة ٧ .

وكل من هذه المجموعات الثلاثة يتكون من عدد من الحسابات والفرعية الأتية :

المجموعة الاولى : الحسابات الجارية (حسابات 1،11):

تتناول هذه المجموعة من الحسابات المعاملات المتعلقة بالإنتاج واستخداماته وتوزيع الدخل واعادة توزيعه وتنتهى هذه المجموعة من الحسابات ببند موازنة هو الادخار الذى يرحل الى المجموعة الثانية من الحسابات (التراكم) وتضم الحسابات الجارية مجموعتين من الحسابات اولهما تتكوم من حساب واحد هو حساب الانتاج اما المجموعة الثانية فتتعلق بعدد من الحسابات التى تعالج توليد الدخل وتوزيعه (استخدامه) كما يلي:

ا- حساب الانتاج (حساب 1) : Proudction Accounting :

وهو الحساب الاول من سلسلة حسابات هذه المجموعة ويبرز هذا الحساب القيمة المضافة كبند متوازن وتعرض القيمة المضافة كبند متوازن وتعرض القيمة المضافة إجمالية وصافية بعد خصم الاهلاك .

ب- حسابات توزيع واستخدامات الدخل (حسابات 11):

وتشمل هذه المجموعة عددا من الحسابات التى تعالج عملية توليد الدخل وتوزيعه ثم استخداماته من خلال عدة

مراحل هي التوزيع الاولى ثم التوزيع الثانوي ثم اعادة التوزيع العينى ثم استخدامات هذا الدخل ولكل من هذه المراحل حسابات فرعية ، وهذه المجموعة من الحسابات تنقسم الى اربعة مجموعات فرعية من الحسابات وتنتهى برصيد هو الادخار وذلك كما يلى :

الدخل الاولى كبند توازن في حساب تخصيص الدخل الاولى .

الدخل المتاح كبند توازن في حساب التوزيع الثانوى للدخل .

الدخل المتاح المعدل كبند توازن فى حساب اعادة توزيع الدخل العينى .

الادخار كبند توازن في حسابات استخدام الدخل .

المجموعة الثانية : حسابات التراكم (حسابات 111) :

وتتعامل هذه المجموعة من الحسابات مع جميع التغيرات التى تحدث في الاصول والخصوم ومن ثم جميع التغيرات التى تحدث في صافى الثروة (الفرق بين الاصول والخصوم) وهو الذى يمثل بند التوازن في هذه الحسابات ، وقد اعدت حسابات التراكم بطريقة تسمح بالتمييز بين مختلف انواع التغيرات في الاصول والخصوم وصافى القيمة ، وتتالف هذه المجموعة من الحسابات الاتية :

حساب راس المال: Capital Account

وهو يهتم بالمعاملات المتعلقة باقتناء الاصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية التى تنطوي على اعادة توزيع للثروة وبالطبع يرحل لهذا الحساب بند الادخار الذى يعتبر بند التوازن في مجموعة الحسابات الجارية .

الحساب المالي: Account Financial

وبيعالج هذا الحساب التغيرات في الاصول والالتزامات المالية نتيجة معاملات فعلية لمعالجة الاقراض او الاقتراض .

التغيرات الاخرى في الاصول : Other Changes In Assets

ويهتم هذا الحساب بالتغيرات في الاصول والخصوم الناتجة من عوامل اخرى غير معاملات التراكم التى وردت

في حسابات المجموعة السابقة ومن امثلة هذه العوامل (استكشاف الموارد الجديدة او نضوب الموارد او الدمار بسبب الحروب او الكوارث الطبيعية الخ) ولذلك فانه قد تم تقسيم هذه المجموعة الى حسابين :

حساب التغيرات في حجم الاصول :

وهذا الحساب يعالج التغيرات الطى تحدث في الاصول نتيجة الاستكشافات او النضوب او التدمير او الحروب الخ وهى ما يطلق عليها التغيرات الحجمية ، ويعتبر هذا الحساب نقطة بداية هامة للحسابات البيئية حيث يشمل التغيرات في الاصول الطبيعية التي ليست محلا لتعاملات بمفهوم الحسابات القومية حيث تنقسم هذه التغيرات الى 9 بنود رئيسية ويمكن تصنيفها الى بنود فرعية.

حساب اعادة التقييم: Revaluation Account

ويعالج هذا الحساب ارباح وخسائر الاقتناء (الحيازة) الاسمية حيث يسجل التغير (+-) الناتج عن التغير في الاسعار لمختلف الاصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية وهى تعادل الفرق بين القيمة النقدية الحقيقية للاصول في نهاية المدة وقيمتها في اول المدة وتقسم ارباح وخسائر الاقتناء الاسمية الى نوعين :

ارباح وخسائر الاقتناء (الحيازة) الحيادية : وهى التغيرات الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار وذلك عن طريق تطبيق رقم قياسي لأسعار جميع الاصول والخصوم .

ارباح وخسائر الاقتناء (الحيازة) الحقيقية : وهى تمثل الفرق بين ارباح وخسائر الاقتناء الاسمية وارباح وخسائر الاقتناء الحيادية وهى تنتج من ان متوسط الاسعار الفعلية للأصول قد ارتفع اكثر او انخفض اقل من المستوى العام للأسعار لجميع الأصول والخصوم .

المجموعة الثالثة : الميزانيات (1v)

وهى تعالج الاصول والخصوم في اول المدة (ميزانية افتتاحية) وفى نهاية المدة (ميزانية ختامية) مقيمة بأسعار التاريخ الذى تعد فيه الميزانية . وتشمل هذه المجموعة ثلاثة حسابات :

الميزانية الافتتاحية IV.1

التغير في الميزانيات IV.2

الميزانية الختامية IV.3

وضمن الاطار المركزي للنظام الى جانب تسلسل الحسابات السابق الاشارة اليه يوجد ايضا :

1- حساب السلع والخدمات : Goods and Services Account

حيث يعرض هذا الحساب الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات حيث يتطابق الانفاق الاستهلاكي النهائي والانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي على المستوى القومي ولا يتضمن هذا الحساب بند موازنة حيث يتوازن جانب الاستخدامات مع جانب الموارد .

2- الحسابات الاقتصادية المتكاملة : Integrated Economic Account

وتعكس هذه الحسابات تسلسل الحسابات السابقة دون ما تكرر للأرصدة الحولة من حساب لأخر .

هذا وقد بدأت وزارة التخطيط عملية تطبيق الحسابات القومية 1993 في مطلع عام 1999 وهذا ما سيأتي ذكره تفصيلا في الصفحات القادمة من البحث .

2- نظام الامم المتحدة للحسابات القومية عام 2008 :

يعتبر نظام 2008 احدث اصدار للحسابات القومية صادر عن اللجنة الاحصائية للامم المتحدة وفي الواقع فان نظام 2008 هو استكمال لنظام 1993 لتحقيق التجانس الاكبر بين نظام الحسابات القومية والتغيرات في البيئة الاقتصادية الجديدة ، كما يعتبر نظاما لحسابات الاقتصاد الكلى حيث يعتمد على مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ويوفر الاطار الذى يمكن من جمع البيانات وتحليلها اقتصادى لمساعدة صناع القرار في وضع السياسات الاقتصادية (1) وزارة التخطيط 2010

التاصيل التاريخى للحسابات القومية في مصر :

شهدت الحسابات القومية في مصر مراحل عديدة انتقلت خلالها من مجال المحاولات الفردية الى مجال التقديرات الرسمية كما يلي :

اولا : في مجال المحاولات الفردية :

يمكن الاشارة الى اهم المحاولات كما يلي :

1- محاولة (ليفى) عام 1922 باعتبارها محاولة لتقدير الدخل القومي في مصر في العصر الحديث حيث اعتمد في تقديره على دخول الافراد وقدر الدخل القومي في هذه السنة بحوالي 300 مليون جنيه ، وقد نشر البحث المتعلق بهذه المحاولة في مجلة مصر المعاصرة في ذلك التاريخ .

2- محاولة كل من جيمس باكستر عام 1923 ، كريج عام 1924 ، مينوست عام 1928 لتقدير الدخل القومي في مصر .

3- محاولتي قاما بهما (د. عبد المنعم ناصر الشافعي) عامي 1938 ، 1950 لتقدير الدخل القومي المصري في عامي 1936 ، 1945 على التوالي ، وقد استخدم في ذلك طريقة القيمة المضافة .

4- محاولات د. محمود انيس التي حاول فيها تقدير الدخل القومي المصري فقد كانت محاولته الاولى عن الفترة من عام 1937 الى عام 1945 ، كما كانت محاولته الثانية عن عام 1951/1950 .

وقد نشرت محاولات د. محمود انيس في اعداد مجلة مصر المعاصرة في ذلك الوقت ، اذ اعتمدت هذه المحاولات في تقدير الدخل القومى على طرق التقدير الثلاثة الآتية :

طريقة الناتج القومي (استخدام طريقة القيمة المضافة مبنية تبعا للاصل الصناعى في ذلك) .

طريقة الدخل القوى كمجموع لعوائد عوامل الانتاج .

طريقة الانفاق القومي .

ومما يلاحظ على هذه المحاولات ان مفهوم الدخل المستخدم فيها هو مفهوم الناتج المحلى الصافي بتكلفة عوامل الانتاج اذ لم يؤخذ في الاعتبار الدخول العواملية من العالم الخارجى .

ثانيا : في مجال التقديرات الرسمية :

قامت مصلحة الاحصاء والتعداد بإعداد التقديرات الرسمية ، حبت قامت بإعداد تقديرات عن الدخل القومي عن السنوات من 1950-1954 ، وعندما اوشكت تقديرات عام 1955 على الانتهاء انتدبت مجموعة من القائمين بإعداد التقديرات للعمل بلجنة التخطيط القومي التي قامت بإعداد تقديرات الدخل القومي عامي 1955-1956 بالأسعار الثابتة

. ثم قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بعد ذلك في تقدير الدخل القومي عن عام 1957 مستخدما طريقتي الانتاج والدخل مع تطبيق هذه الطرق عند اجراء التقديرات عن الفترة من 1958-1961 بجانب قيامه بأعداد تقديرات عن عامي (1962-1963) ، (1965-1966) في صورة حسابات الدخل القومي .

ثم قام الجهاز المركزي العامة للتعبئة العامة والاحصاء بتعريب نظام الحسابات القومية للامم المتحدة 1968 وقد عمل الجهاز على المواءمة بين قطاعات الاقتصاد القومي المسرى والقطاعات الانتاجية والتنظيمية الواردة في نظام الامم المتحدة وفقا لما هو وارد بالجدول الاتي :

جدول رقم (1)

المواءمة بين القطاعات الاقتصادية والمتعاملين في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1968

المتعاملون في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية		الوضع التنظيمي للاقتصاد المصري
المتعاملون في الدخل والانفاق وتمويل راس المال (القطاعات التنظيمية)	المتعاملون في الانتاج (القطاعات الانتاجية)	(القطاعات الاقتصادية)
المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة	السلع منتجات والخدمات	القطاع العام: 1- غير المالي شركات ومؤسسات القطاع العام الهيئات العامة
المؤسسات والهيئات المالية	السلع منتجات والخدمات	2- المالي : البنوك شركات التأمين

القطاع الخاص :	منتجات السلع والخدمات	المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة
شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة والواقع والمشروعات الفرديةالخ	منتجات السلع والخدمات	العائلات شاملة المشروعات الخاصة غير المالية
قطاع الحكومة العامة الحكومة المركزية وحدات الحكم المحلى وحدات الضمان الاجتماعي وحدات حكومية اخرى	منتجات الخدمات الحكومية	الحكومة العامة
وحدات حكومية انتاجية	منتجات السلع والخدمات	
قطاع العائلات		العائلات شاملة المشروعات الخاصة غير المالية غير المنظمة
قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات	الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات

وفى ضوء الجدول السابق قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بإعداد الحسابات القومية التية :

اولا : الحسابات القومية على المستوى القطاعي :

(ا) القطاعات الانتاجية : وتشتمل على الحسابات الآتية :

ح/ منتج السلع والخدمات (الصناعات)

ح/ منتج الخدمات الحكومية.

ح/ منتج الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات.

ح/ الخدمات المنزلية للعائلات .

(ب) القطاعات التنظيمية : وتشتمل على الحسابات الآتية :

1- المشروعات المساهمة وشبه المساهمة غير المالية وتشتمل على الحسابات التالية :

ح/ الدخل والانفاق.

ح/ تمويل راس المال

2- الهيئات المالية : وتشمل الحسابات الآتية :

ح/ الدخل والانفاق.

ح/ تمويل راس المال

3- الحكومة العامة : وتشتمل على الحسابات الآتية :

ح/ الانفاق الاستهلاكي النهائي.

ح/ الدخل والانفاق.

ح/ تمويل راس المال .

4- الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات : وتشمل الحسابات الآتية :

ح/ الانفاق الاستهلاكي النهائي.

ح/ الدخل والانفاق.

ح/ تمويل راس المال .

5-العائلات شاملة المشروعات غير المالية غير المنظمة : وتشمل الحسابات الآتية :

ح/ الانفاق الاستهلاكي النهائي.

ح/ الدخل والانفاق.

ح/ تمويل راس المال .

ثانيا : الحسابات القومية على المستوى الإجمالي للاقتصاد القومي (الحسابات الموحدة للدولة) : وتشمل الحسابات الآتية :

ح/ الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه.

ح/ الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته .

ح/ تمويل راس المال.

ح/ المعاملات الخارجية .

الميزانية القومية (قائمة المركز الاقتصادية القوم) .

ثالثا : القوائم والحسابات القومية على المستوى التحليلي : وتشمل الحسابات التالية :

ح/ ميزان المدفوعات

قائمة التدفقات المالية القومية .

جداول المدخلات والمخرجات .

وفي نفس الوقت قامت وزارة التخطيط أيضا بأعداد مجموعة من الحسابات القومية معتمدة على النظام الفرنسي وذلك كما يلي :

- (١) حسابات قطاع الاعمال : ويخصص له ثلاثة حسابات هي :ح/ الانتاج ، ح/ التخصيص ،ح/ راس المال.)
- (2) حسابات القطاع العائلي : ويخصص له حسابان فقط هما ح/ التخصيص ،ح/ راس المال.
- (3) حسابات قطاع الادارة الحكومي : ويخصص له حسابان فقط هما ح/ التخصيص ،ح/ راس المال
- (4) حسابات قطاع العالم الخارجي : ويخصص له حساب واحد فقط هو ح/ العالم الخارجي .

ولإبراز مجموع المعاملات التي تجريها القطاعات الرئيسية تبعاً لنوعها أو تبعاً للقطاع الذي قام بها ، تجمع التقسيمات والتبويبات الثلاثة سائلة الذكر في جدول واحد يعرف بالجدول الاقتصادي المختصر الذي يبرز الترابط بين القطاعات والحسابات والمعاملات .

ومن حسابات القطاعات المختلفة ومن الجدول الاقتصادي المختصر يمكن الحصول على المجاميع الأساسية للدخل كإجمالي الدخل القومي والنتائج القومي والدخل الشخص ودخل الافراد الممكن التصرف فيه ، كذلك يمكن تركيب الحسابات الموحدة للدولة والتي تتمشى بدرجة كبيرة مع نظام الأمم المتحدة 1968.

وبالإضافة الى الحسابات السابقة والتي تنصب اساسا على الناحية الاحصائية تعد وزارة التخطيط مجموعة من الموازين التخطيطية او التقديرية وتعد هذه الموازين اساسا لفترة الخطة وهذه الموازين :

- 1- ميزان الانتاج ومستلزمات الانتاج .
 - 2- ميزان الدخل القومي واستخداماته .
 - 3- ميزان الاستثمارات المحلية .
 - 4- ميزان الادارة الحكومية .
 - 5- ميزان التعامل مع العالم الخارجي .
- تحديث الحسابات القومية في مصر :

مما سبق يتضح للباحث ان هناك جهتان تقومان بإعداد الحسابات القومية في مصر هما وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، حيث كانت وزارة التخطيط تطبق النظام الفرنسي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يطبق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 1968 ، وقد ترتب على ذلك العديد من الاختلافات والتناقضات وقد كان هناك تاخير شديد في انتاج الحسابات القومية التي تنتجها الجهتان السابقتان ،وبعد صدور نظام الحسابات القومية

للامم المتحدة 1993

رات الحكومة المصرية انه لا بد من تحديث الحسابات القومية فشككت عدة لجان مع منظمات دولية ومن اهمها مشروع للمعونة الامريكية باسم مشروع DATA والذي بدا في عام 2000 واوصى بان تأخذ الحكومة المصرية بنظام الحسابات القومية للامم المتحدة 1993 و بإنشاء مركز للحسابات القومية يتحمل وحده مسؤولية اعداد وتركيب الحسابات القومية في مصر وان تكون وزارة التخطيط هي مقر المركز المقترح وهي الطى تشرف على هذا المركز بشكل مباشر .وقد بدأت وزارة التخطيط اعداد الحسابات القومية وفقا لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1993 وذلك في مطلع عام 1999 في الادارة العامة للحسابات القومية (المركز المقترح)

وفى هذا المجال اعدت الوزارة اطارا مرحليا لتطبيق النظام حيث تم اختيار عام 1996/1995 للبدء في تنفيذ نظام 1993 بالسعار الجارية ، كما تم تحديد عدة مراحل لتكوين الحسابات القومية ، وقد اتفق على ان تغطى المرحلة الاولى تركيب الحسابات الجارية بالإضافة الى حساب راس المال من ضمن حسابات التراكم ، ولقد كان المحدد الرئيسي لهذا الاختيار هو البيانات الفعلية عن عام 1996/1995 . على ان تشمل المرحلة الثانية مصفوفة العرض والاستخدام الى جانب جدول المدخلات والمخرجات وكذلك تركيب مجموعة حسابات التراكم والميزانيات واعداد التقديرات بالأسعار المثبتة .

كما انه من المقرر في المرحلة الثالثة تبنى بعض الموضوعات الخاصة بالحسابات التابعة ومن اهم هذه الموضوعات الحسابات التابعة للسياحة وموضوع التدفقات النقدية .

الوضع الراهن للحسابات القومية في مصر :

قامت وزارة التخطيط ممثلة في الادارة العامة للحسابات القومية في البدء في تنفيذ نظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1993 وفق الخطة المرحلية السابقة حيث تم الانتهاء تقريبا من تركيب كافة الحسابات الجارية وحساب راس المال من ضمن حسابات التراكم لكل القطاعات التنظيمية عدا القطاع الخاص الخاضع للسيطرة الاجنبية ، وقد تم نشر هذه المعلومات اعتبارا من بداية السنة المالية 1996-1995 واستمرت في اصدار النشرات وذلك ضمن اطار المرحلة الاولى ، اما المرحلة الثانية فقد تم الانتهاء فقط من مصفوفة العرض والاستخدام وجدول المدخلات والمخرجات ، اما باقى الحسابات (حسابات التراكم) والميزانيات واعداد التقديرات بالأسعار المثبتة فلم يتم تطبيقها بعد لمشكلات بشرية واحصائية .كذلك المرحلة الثالثة لم يتم بعد البدء في تنفيذها وفق الخطة المقترحة .

واثناء تنفيذ المرحلة الاولى تم اصدار التعديل الاخير لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة 2008 ، وقد كانت الحكومة المصرية متابعة لهذه التعديلات بالاتصال المستمر مع الجهات المعنية بإعداد النظام الجديد وبعد صدوره تحاول وزارة التخطيط استيعاب بعض التعديلات التى تبناها النظام الجديد التى تقع في نطاق المرحلة الاولى (الحسابات الجارية) في ضوء الامكانيات الاحصائية المتاحة ، وبالطبع هناك العديد من التعديلات التى تخص حسابات المرحلة الثانية والثالثة لم يتم البدء فيها .

ومما سبق يتضح للباحث ان هناك تخير شديد في نشر الحسابات القومية في مصر سواء في ظل نظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1993 او 2008 ويرجع ذلك الى العديد من المشكلات الاحصائية او البشرية او المادية التى سينالها الباحث بالتفصيل وكذلك التعرض للحلول المقترحة لها وهذا ما سيتناول الباحث في الجزء الاخير من البحث .

اهم مشكلات اعداد الحسابات القومية في مصر وفق نظام الامم المتحدة 2008 والحلول المقترحة لها

المشكلة الاولى : قصور البيانات الاساسية اللازمة لاعداد الحسابات القومية :

وتشتمل هذه المشكلة على المشكلات الفرعية الآتية:

المشكلة الفرعية الاولى:

نقص وانعدام الكثير من الاحصائيات والبيانات التى يعتمد عليها عند اعداد الحسابات القومية لدرجة انها لا تغطي جميع الانشطة الاقتصادية في عدد كبير من القطاعات ، فمثلا :

1- هنا نقص في البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية التى لا تدخل في حسابات بعض الوحدات المكونة للقطاعات المختلفة مثل الاستهلاك الذاتي للسلع والخدمات ومعاملات المقايضة العينية والمعاملات الضمنية والمحتسبة والخدمات المنزلية ولكنها تدخل في القوائم والحسابات القومية مما يستلزم ضرورة حصرها وقياسها وتقييمها ولكن يلجأ القائمون على اعداد الحسابات القومية في احيان كثيرة الى الوسائل الاجتهادية لاندخال هذه المعاملات في القياس حيث انه لا يمكن تجاهلها او استبعادها.

2- عدم توافر بيانات عن الإنشاءات التى تتم بواسطة العائلات بأنفسهم ولاستخداماتهم الخاصة لا سيما في الريف ، كما لا تتوافر أي بيانات عن الإنشاءات المدنية التى تتم بواسطة الوحدات العسكرية ولأغراضها الخاصة مما ينعكس على صحة وسلامة الحسابات القومية.

3- عدم توافر أي بيانات عن الانفاق العسكري عند حساب الانفاق الحكومية ومن ثم الناتج والانفاق الاستهلاكي النهائي لقطاع الحكومة العامة.

بالإضافة الى نقص وانعدام البيانات يرى الباحث عدم دقة وشمول المتاح من هذه البيانات . الامر الذي يترتب عليه عرض صورة غير صادقة وحقيقية عن الحسابات القومية والذي ينعكس بالتالي على عملية التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات على المستوى القومي (1). (د احمد زكريا زكى ، 2005)،

المشكلة الفرعية الثانية:

((تعدد المصادر الاحصائية وعدم انتظامها يضعف من درجة الثقة في البيانات الاساسية اللازمة لا اعداد الحسابات القومية ، كما ان توقيت انتاجها يتأخر بدرجة كبيرة لا تمكن من الاستفادة منها)) (2) (د عثمان محمد عثمان ، د سهير ابو العنين ، 1998)

كما ان تعدد مصادر تلك البيانات يعنى تعدد اسس اعدادها واختلاف المفاهيم والتعريفات ويساعد هذا على خاق نوع من التداخل بين البيانات التي تؤدي الى المبالغة في فهمها (زيهدة او نقصا) مما يؤدي الى تأخر اعدادها (3).

وهذا بالطبع سوف ينعكس على توقيت اعداد الحسابات القومية.

كما يرى البعض ان تعدد مصادر البيانات ادى الى تعدد المنهجيات المستخدمة في اعداد الحسابات الخاصة بالقطاعات الخمسة الواردة في نظام الامم المتحدة 2008 ، وذلك من حيث عدم دقة المعلومات التي تفصح عنها تلك الحسابات. (د عيد محمود حميدة ، 1997)

ويرى الباحث : لعلاج اوجه القصور في المشكلة الفرعية الاولى الثانية لابد من توحيد مصدر الحصول على البيانات بان يتم الحصول عليها من مصدر واحد موثوق فيه ، وان يتم تحسين اساليب جمع البيانات واعداد البيانات بشكل دوري منتظم مع توفير الخبرات البشرية والوسائل اللازمة لزيادة كفاءتها . وتمكينها من سرعة ودقة اعداد البيانات وبشكل منتظم وذلك للتغلب على مشكلة تأخر اعداد الحسابات القومية.

المشكلة الفرعية الثالثة :

عدم توفر مسوح احصائية سنوية يتم تصميمها وتنفيذها وفق المفاهيم التي تخدم اغراض اعداد الحسابات القومية ، فالكثير من المسوح التي يتم تنفيذها لا تكون شاملة لكل الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، بل تكون جزئية تهتم

بنشاط ما او عدة أنشطة دون الاخرى

او حجم معين من المنشآت دون الاخر (1)، كما ان الكثير من المسوح التي يتم تنفيذها تتأخر كثيرا في اثناء عملية التجهيز (التصميم) او في عملية التشغيل (التحليل) وقد يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في تعبئة الاستبانات او تعبئتها بشكل عشوائي وذلك بسبب عدم الوعي لدى هذه الجهات (2)

ويرى الباحث ان هذا الامر ينعكس على توقيت اعداد الحسابات القومية وتأخرها اعدادها فضلا عن عدم وفاء هذه البيانات بمتطلبات اعداد الحسابات القومية ومن ثم انخفاض درجة الثقة في المعلومات التي تحتويها تلك الحسابات . (1) قطب سالم 2013،

المشكلة الفرعية الرابعة :

يرى البعض ان الجهاز الإحصائي في مصر يعاني من مشاكل كثيرة كنقص الامكانيات المادية والقدرات الفنية مما يؤثر تأثيرا قويا على البيانات سواء المحسوبة عن طريق الحصر الشامل او العينة وذلك بسبب عد الاخذ بالسجل القومي للمنشآت.(3)

ومما لا شك فيه ان ذلك ينعكس بالسلب على مدى صدق وسلامة المعلومات التي تظهرها الحسابات القومية.

(1) الاستاذة سوزان 2009

المشكلة الفرعية الخامسة :

المبالغة المفرطة في سرية بعض البيانات وعدم توفرها نهائيا او توفرها بشكل جزئي او عدم توفرها بالمستوى التفصيلي المطلوب لأغراض اعداد الحسابات القومية.

فعلى سبيل المثال (بيانات القطاع الخاص والمشارك بعد تطبيق سياسة الانفتاح اصبحت تنقسم بالقصور الشديد نتيجة المبالغة في المحافظة على سرية البيانات بسبب المنافسة ؟، كما ان عمليات التمويل وخلق الائتمان التي يتزايد دور القطاع المصرف الأجنبي المشترك فيها حاليا والتي تهتم بها الحسابات القومية عند اعدادها يصعب حصرها مما يوجد صعوبة في اعداد التدفقات المالية و النقدية على المستوى القومي).

ويرى البعض :رغم التطور الهائل الذى حدث في مجال الشفافية واتاحة البيانات ومشاركة مصر في نظام النشر الخاص او نظام النشر العام الخاص بصندوق النقدي الدولي الا ان ذلك لم يفعل بالشكل الملائم والمرضى فما زال حتى الان يوجد سرية على بعض البيانات الهامة لبعض المنساة الصناعية والخدمية مثل الاتصالات او التصنيع العسكري وخلافه. (سوزان ؛2007، عثمان محمد عثمان ؛ سهير ابو العنين ؛ 1997،)

ويرى الباحث ان ذلك بلا شك سوف ينعكس على المعلومات التي تحتويها الحسابات القومية نتيجة عدم توفير تلك البيانات ولجوء القائمين على اعداد الحسابات القومية الى التقدير الشخصي والتخمين مما ينعكس سلبا على مصداقية الحسابات القومية ومدى امكانية الاعتماد عليها في مجال التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

المشكلة الثانية : عدم موثمة البيانات الاولية لمتطلبات المحاسبة القومية:

حيث يتم انتاج البيانات الاولية في الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي من مصادرها الاولية في ضوء قواعد وسياسات المحاسبة المالية التعارف عليها والتي تختلف باختلاف

النظم المحاسبية المطبقة داخل الوحدات الاقتصادية حيث تطبق شركات قطاع الاعمال العام النظام المحاسبي الموحد وتطبق شركات القطاع الخاص نظم محاسبية مختلفة بينما يطبق القطاع المالي نظم محاسبية خاصة الخ ، وبالتالي هناك تباين في مخرجات هذه النظم والتي تعتبر احد المصادر الهامة والتي يعتمد عليها المحاسب القومي في الحصول على البيانات الاساسية لا اعداد الحسابات القومية. ومن ثم فانه من الضروري اجراء العديد من التعديلات على البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للوحدات الاقتصادية حتى تتلاءم مع متطلبات المحاسبة القومية وهذه التعديلات لا تقتصر على مجرد تعديل في المسميات والمفاهيم واعادة تويبب القوائم (تعديلات شكلية) وانما تتضمن ايضا تعديلات جوهرية.

ويرى الباحث :ان هذه المهمة تقع على عاتق القائمين على اعداد الحسابات القومية ، ولذلك لابد ان يكون فريق العمل القائم باعداد الحسابات القومية على درجة عالية من التأهيل العلمي والمعلى وملمين اماما تاما بمفاهيم و مبادئ المحاسبة القومية .

كما يرى البعض ان:

ان القصور الكائن في هذه النظم المحاسبية يكمن في عدم وجود قواعد بيانات شاملة فضلا عن تقادم البيانات التي تحتوى عليها وذلك بسبب عدم تحديث هذه القواعد من البيانات كنتيجة لعدم تحديث البرامج والاجهزة التي يعتمد عليها وذلك بسبب نقص الموارد اللازمة للتحديث والذي يعاني منه الكثير من الوحدات الاقتصادية داخل مصر. (د احمد زكريا ، 2005)

وقد ترتب على عدم موثمة البيانات الاولى وفقا لقواعد وسياسات المحاسبة القومية التعارف عليها سواء في مرحلة التجميع او القياس العديد من الاخطاء اهمها :

1- خطأ الازدواج في القياس :

وهناك نوعان من اخطاء الازدواج في القياس وهما ازدواج عيني : ينتج عن قياس متغير واحد مرتين خلال نفس السنة، ازدواج زمني : ينتج عن قياس متغير واحد مرتين خلال فترتين محاسبتين.

2- خطأ الاسقاط في القياس : وينتج عن اغفال اى بند من البنود التى يتم قياسها

3- خطأ في التجميع :

ينتج خطأ التجميع نتيجة استخدام بيانات على درجة عالية نسبيا من الاجمال مما يؤدي حتما الى طمس بعض الصفات والخصائص المميزة لسلوك المفردات.

4- خطأ القياس والملاحظات للمتغيرات الاقتصادية:

وينتج هذا الخطأ نتيجة لعدم دقة الملاحظة والملاحظة للمتغيرات او لعدم قياسها قياسا دقيقا.

ويرى الباحث انه ينبغي فحص ومراجعة تلك البيانات فحصا دقيقا وذلك للتحقق من انه لا يوجد أي خطأ من الأخطاء السابقة وان ذلك لا يتحقق الا بتوافر مراجعين

على درجة عالية من الكفاءة ، ويوصى الباحث بإنشاء وحدة مراجعة داخلية تكون مهمتها فحص ومراجعة كافة البيانات والتعديلات التي تتم على تلك البيانات في ضوء مبادئ المحاسبة القومية .

المشكلة الثالثة : تتعلق بالتقسيم القطاعي على المستوى القومي:

وتشمل هذه المشكلة ثلاثة مشكلات فرعية هي :

المشكلة الفرعية الاولى : هي التداخل القائم بين القطاعات الوظيفية وبين العمليات الاقتصادية التي تتم بين هذه القطاعات ، فالقطاعات الوظيفية تقابل مجموعة من الانشطة ويفترض في هذه القطاعات الوظيفية التجانس وعلى سبيل المثال قطاع الاعمال (قطاع المنتجين) يشمل كل الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات انتاجية الا ان هذا لم ينفي وجود وحدات مثل منتجي الخدمات العامة (الحكومة) ومنتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات او الوحدات غير المنظمة التي تخدم العائلات وتقوم بنشاط إنتاجي ، بغض النظر عما اذا كان يستهلك ذاتيا او يقدم مجانا او يباع بسعر رمزي ، او يباع في السوق بالأسعار السائدة فهو يتسم بالصفة الانتاجية ، ومن ثم يتعرض مبدا التجانس

في وحدات القطاع والذي يضمن التماثل من حيث الوظيفة والتماثل من حيث العمليات للاختلال ومن ثم نجد ان نظم الحسابات القومية تلجا الى تغليب تقسيم العمليات على تغليب تقسيم القطاعات عند تسجيل نتائج النشاط الاقتصادي . د عيد حميدة؛ 1997 (1)

المشكلة الفرعية الثانية : تتمثل في عدم الالتزام بهذا التقسيم القطاعي ولا بتقسيم العمليات بالنسبة للعمليات المالية ، فيأخذ عند اعداد حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية بالتقسيم التنظيمي الإداري للوحدات القائمة بالأنشطة المالية أي للوسطاء الماليين فيقسمها الى الخزنة العامة (البنك المركزي) والبنوك التابعة والمتخصصة وشركات التأمين وصناديق الاستثمار ، كذلك فهو لا يقسم العمليات وفقا لنوع الحسابات ، انما يقسمها وفقا لما اذا كانت عمليات مالية وعمليات غير مالية وحسب درجة سيولة وسيلة الدفع المستخدمة (2) د عيد حميدة (1997)

وعلى ذلك فمن شأن هذا التقسيم ان يؤدي الى الى :

- افتقاد عدم التجانس بين مكونات نظام الحسابات القومية.

- عدم امكانية الاستفادة من تحليل الدورة (النقدية – المالية) في اطار من منسق مع الدورة (العينية – السلعية) ليس فقط على المستوى الكلى ولكن ايضا في اطار قطاعي. (3)

(د سعد حافظ محمود ، ، مذكرة داخلية رقم 851، مارس 1992، ص 72)

المشكلة الفرعية الثالثة : تتمثل في الصعوبات العملية المترتبة على الجمع بين التقسيم التنظيمي (الإداري) والتقسيم الصناعي (تقسيم الاقتصاد القومي حسب الأنشطة الى فروع)

والتي تتمثل في عدم تحقيق التجانس بين التقسيمين في ظروف بعض الاقتصاديات ، فعلى ضوء التقسيم السائد في الاقتصاد القومي نجد ان الأنشطة الصناعية(وفقا لتقسيم الأنشطة) توزع بين قطاعات تنظيمية (وزارات وهيئات ومؤسسات) ليست بالضرورة صناعية لاعتبارات اجتماعية وإدارية ، فعلى سبيل المثال تنظم صناعة الدواء في اطار وزارة الصحة وتنظم بقية فروع الصناعات الكيماوية في اطار وزارة الصناعة ، كما تنطوي صناعات مواد البناء تحت مظلة وزارة الاسكان والمجتمعات الجديدة في حين ان كثيرا من احتياجات صناعة مواد البناء كالمنتجات الخشبية والزجاج والالومنيوم وغيرها ما تنتمي لفروع الصناعات المختلفة التي تقع ضمن اطار وزارة الصناعة وتوزع صناعة بناء السفن بين عدة جهات منها النقل الحبري وهيئة الموانئ وقطاع التشييد (المقاولات) وهيئة قناة السويس. وينعكس مثل

هذا التشتت التنظيمي لبعض فروع الصناعة على وفرة ودقة واستمرارية البيانات ومن ثم على اعداد الحسابات

المشكلة الرابعة :تتعلق بتقييم السلع والخدمات المتداولة ضمن النشاط الاقتصاد

يأخذ النشاط الاقتصادي الذى تسعى الحسابات القومية لتصويره تعبيرين احدهما حقيقي يتمثل في تدفق السلع والخدمات في خلال السنة والاخر قيمي (نقدى) يفترض فيه انه يعبر عن التدفق الحقيقي باستخدام كل من الاسعار والنقود وذلك لاستحالة تجميع ملايين العمليات الاقتصادية دون معيار واحد مشترك خاصة مع تعدد وحدات القياس المستخدمة من المعاملات الا ان اعادة التعبير عن التدفقات النقدية الحقيقية بوحدات الاسعار والنقود عادة ما تواجه بمشاكل عديدة منها :

- 1- ((الاسعار التي تسود في الاسواق للسلع والخدمات تختلف عن الاسعار التي تعكس تكلفة انتاجها بسبب عوامل كثيرة منها ظروف السوق ذاتها ومؤثرات السياسة المالية والنقدية.
- 2- ان الاسعار تتغير باستمرار ويزيد من حدة ذلك ظروف الاختلال بين العرض الحقيقي للسلع والخدمات والطلب النقدي عليها.
- 3- ان كثيرا من العمليات الاقتصادية لا تمر عبر السوق ومن ثم لا تعرف قيمها الحقيقية ويلزم عمل تقدير لقيم هذه العمليات الذاتية علما بان الاستعانة بالاسعار السوقية قد لا يقترب من الحقيقة ، حيث ان اسعار السوق تعكس تكلفة النقل والضرائب والدعم في حين ان العمليات الذاتية هذه لم تتحمل بما تحملت به سلع السوق من عناصر تكلفة اضافية اخرى .
- 4- اختلاف وحدات الاسعار المحلية والدولية نتيجة اختلاف تكلفة النقل والشحن والتفريغ والتأمين علاوة على اختلاف اسعار العملات المستخدمة فى التبادل فالسلع الدولية لها عدة اسعار وسعرها في بلد المنشأ ، وسعرها في بلد الاستخدام عند استلام الميناء ، وسعرها في الاسواق بعد فرض الرسوم الجمركية وتكلفة النقل و تتأثر كل هذه الاسعار بسعر صرف العملات المستخدمة في السداد.)) 1

(1) د عيد حميدة ، 1997

المشكلة الخامسة: عدم الاخذ في الاعتبار البعد البيئي عند اعداد الحسابات القومية

يمكن تلخيص اوجه قصور الحسابات القومية عندما لا تأخذ البعد البيئية في اعتبارها فيما يلى :

- 1- لا يعكس الوضع الحالي للحسابات القومية اثار التدهور البيئي والتلوث على المدى الطويل وتصريف النفايات

والتأثير على الاقتصاد القومي.

2- لا تأخذ الحسابات القومية في اعتبارها اهلاك راس المال الطبيعي ولا تبين حجم الخسائر والضرر واستنزاف موارد البيئة القومية .

3- لا تدرج في الحسابات القومية قيمة موارد الطبيعة ولا تسجل الانخفاض الذى يحدث في راس المال الطبيعي مثل ارصدة الدولة من المياه والتربة ومختلف الثروات الباطنية والخامات والأراضي غير المستثمرة . (1) المرجع السابق : (1991) Emst Lutz and Monasinghe

كما يرى البعض (ان الحسابات القومية حتى تكون مفيدة لمتخذ القرار لابد ان تعكس اى خلل في التوازنات البيئية والتي يمكن حصرها في :

- التلوث

- نفاذ الموارد الطبيعية ونضبها (

هذا وقد تزايدت الانتقادات في السنوات الاخيرة لنظام الحسابات القومية لان هذه الحسابات تعطى ارقاما مضللة عن حقيقة النمو الاقتصادي ولا تعكس احتمالات التناقص في الانتاج مستقبلا بسبب نفاذ الموارد غير المتجددة (2)

(2) د احمد المنسي 1990

ولذلك يرى الباحث انه عدم الاخذ في الاعتبار البعد البيئي عند اعداد الحسابات القومية يجعل المعلومات التي تحتويها القوائم والحسابات القومية مضللة وغير موثوق فيها الامر الذى ينعكس سلبا على التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرار

خاصة وان مكتب الاحصاءات في الامم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي صدر عنه مؤخرا نظام الحسابات القومية 1993 والمعدل بنظام 2008 وقد ادخل البعد البيئية

في الحسابات القومية وذلك فيما سمي بالحسابات التابعة (Satellite Accounts)

المشكلة السادسة تتعلق بالجهة القائمة على اعداد الحسابات القومية

مرت تجربة اعداد الحسابات القومية بمصر بمراحل متعددة كما سبق ذكره في بداية البحث في شكل تقديرات للدخل القومي ثم تولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مسئولية اعداد الحسابات القومية وفق مفاهيم نظام 1953 ثم

من بعده نظام 1968 ولكن بصورة جزئية في ضوء البيانات المتاحة فلم يحدث ان طبق النظام بثوبه الكامل وكانت هناك فترة تاخير كبيرة عن الفترة المرجعية وصلت الى عدة سنوات.

وفى نفس الوقت كانت وزارة التخطيط تعد حسابات قومية وكانت تعتمد على النظام الفرنسي الامر الذى نتج عنه ازدواج وتباين في المعلومات التي تحتويها الحسابات القومية ، ونتيجة للتأخير الكبير في اعداد الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء كانت الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط هي المعتمدة على المستوى المحلى والدولي .

وبعد صدور نظام 1993 والرغبة في تطبيق النظام برزت الحاجة الى تقييم التجربة السابقة بهدف التغلب على الازدواجية في اعداد الحسابات والتأخير والتباين بين المعلومات التي تحتويها تلك الحسابات وقد ترتب على هذه الدراسة انتقال اختصاص اعداد الحسابات القومية الى وزارة التخطيط عام 1999 وانتقل الى الوزارة الفريق العامل في الحسابات القومية من الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء وقد انضم اليهم عدد من عناصر الوزارة مشكلة بذلك الادارة المركزية للحسابات القومية وذلك بهدف الانتقال الى تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 وقد كان ذلك من خلال مشروع للمعونة الامريكية باسم

(مشروع داتا) لمدة 5 سنوات (2000-2005) وقد وضعت خطة لتطبيق النظام على مرحلتين :

المرحلة الاولى :

وتشمل اعداد وتركيب الحسابات الجارية وحساب راس مال للقطاعات التنظيمية وذلك اعتبارا من بيانات السنة المالية 1996-1995 حتى عام 201-2011.

المرحلة الثانية :

كانت تشمل الحسابات المالية وحساب التراكم والميزانية ومصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات ،

واثناء تنفيذ المرحلة الاولى صدر التعديل الاخير لنظام الحسابات القومية 2008 ، وتعمل الادارة المركزية للحسابات القومية على اجراء بعد التعديلات على الحسابات الجارية وفق نظام 1993 حتى تتواءم مع نظام 2008.

المرحلة الثالثة :

وتشمل اعداد التدفقات النقدية القومية واعداد الحسابات التابعة .

مما سبق وفي ضوء الزيارة الميدانية التي قام بها الباحث للإدارة المركزية للحسابات القومية وهي الجهة المنوط بها اهاد الحسابات القومية بمصر حيث التقى بعدد كبير من العاملين بالحسابات القومية يتضح للباحث ما يلي :

هناك العديد من المشكلات التي تواجه الجهة المنوط بها اعداد الحسابات القومية في مصر ويمكن تلخيصها في الاتي :

1- التأخر الشديد في اعداد الحسابات القومية حيث لم يتم حتى الان البدء فى اعداد الحسابات القومية للمرحلة الثانية وفق الخطة الموضوعية وهي الحسابات المالية وحساب التراكم والميزانية ومصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات . ويرجع ذلك بسبب نقص البيانات الاحصائي كذلك لم يبدأ بعد ايضا تنفيذ المرحلة الثانية والمتعلقة بالتدفقات النقدية والحسابات التابعة. وذلك بسبب عدم الالمام الكافي لمفاهيم وتعريف نظام 2008 فيما يتعلق بالحسابات التابعة و لعدم توافر مسوحات وبيانات احصائية للقيام بإعداد تلك الحسابات.

2- نقص في الامكانيات المادية كأجهزة الحاسب الألى الحديثة ونقص البرامج الجاهزة التي تساعد في سرعة الانتهاء من اعداد الحسابات و بكفاءة عالية.

3- النقص الشديد في عدد الكوادر الفنية العاملة بإدارة الحسابات القومية وعدم توافر اعداد مناسبة من الكوادر الجديدة للإحلال.

4- عدم التأهيل العلمي الكافي للقائمين على اعداد الحسابات القومية من حملة بكالوريوس التجارة تخصص المحاسبة وذلك بسبب ان التخصص في دراسة المحاسبة في معظم الجامعات المصرية يكون لمدة سنة واحدة وهذه السنة غير كافية الامر الذى يجعل الدراسة تركز على الاجراءات المحاسبية والجوانب الوصفية وليس على الجوانب التحليلية كما تفتقد الى تحقيق الترابط بين الموضوعات المحاسبية وغيرها من فروع المعرفة التجارية والاقتصادية والاحصائية الاخرى وهو ما يحتاجه القائم على اعداد الحسابات القومية (المحاسب القوم). كما ان اسلوب التدريس الحالي اسلوبا تقليديا يعتمد على التلقين والحفظ ، كما ان المناهج والمقررات الدراسية وخصوص مقرر المحاسبة القومية في حاجة ماسة وضرورية الى التطوير وضرورة اطلاعها على ما هو جديد في مجال الحسابات القومية.

7- عدم المام بعض العاملين بطبيعة اعداد الحسابات القومية بسبب ان عدد ليس بقليل منهم من حملة معهد الخدمة اجتماعية وليسانس الحقوق وبالتالي فهم بعيدين عن التخصص ويرجع ذلك الى سؤ اختيارهم للعمل بإدارة الحسابات القومية وذلك بسبب فساد النظام المدارى.

8- عدم التأهيل المعلى اللازم للقائمين على اعداد الحسابات القومية بسبب قلة الدورات التدريبية المحلية والاقليمية والدولية لاطلاعهم على ما هو جديد في مجال الحسابات القومية.

الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه الحسابات القومية في مصر:

- 1- تطور النظم والبرامج الاحصائية بما يسمح بتوفير تدفق مستمر من البيانات من خلال المسوح والتعدادات الاقتصادية التي تغطي كافة القطاعات والانشطة من خلال الحصر الشامل او العينة على ان تعالج الاستبانات المستخدمة لتوفير البيانات التي تخدم اعداد الحسابات القومية.
- 2- الاهتمام بمرحلة تجهيز البيانات وتبويب البيانات التي يتم تجميعها من خلال التعدادات والمسوح واتاحتها لمسؤولي الحسابات القومية لاستخدامها في تركيب الحسابات في الوقت المناسب وبالتفصيل المناسب.
- 3- الاتفاق على توقيت زمني لنشر النتائج الخاصة بالمسوح والتعدادات وكذلك نشرات الحسابات القومية والالتزام بهذه التوقيتات.
- 4- الاهتمام بعملية التدريب والبرامج التدريبية التي توفرها المنظمات الدولية والاقليمية ومن خلال التدريب على راس العمل مع ضمان استقرار الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية بهدف زيادة التراكم في الخبرات.
- 5- الاستفادة من استخدام البرامج الجاهزة لتركيب اعداد الحسابات القومية والمصفوفات التي تضمنها نظام 2008.
- 6- التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وهو الجهة المنوط بها توفير البيانات وعمل المسوح الاحصائية والمصادر الاخرى التي تزوده بالبيانات بما يسمح بضمان تفق منتظم ومستمر للبيانات الاحصائية المطلوبة لا اعداد وتركيب الحسابات القومية .
- 7- الاهتمام بالناشطة غير المغطاة احصائيا (غير المسجل – غير المنظم- غير القانوني-.....) واعداد مؤشرات لهذه الانشطة سواء تزاوّل داخل المنشأة او خارجه وذلك بالاستعانة بالمسوح مثل مسح نفقات ودخل الاسرة ومسح العمالة وتعداد السكان ومسوح انشطة البناء وغيرها.
- 8- دعم وتطوير الوعي الإحصائي بهدف ايجاد نظام إحصائي جيد يعتمد على الشفافية في اعداد ونشر البيانات.
- 9- تطوير التفاهم والتنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات سواء من المسؤولين عن اتخاذ القرارات والباحثين والدارسين وذلك من خلال اللقاءات المستمرة بينهم.
- 10- تطوير احصاءات الاسعار والارقام القياسية بهدف توفير مؤشرات كمية وسعرية لتقدير الحسابات القومية بالأشعار المثبتة ومن اهم هذه المؤشرات الرقم القياسية للمنتجين والرقم القياس لأسعار المستهلكين والرقم القياسي للإنتاج والتجارة الخارجية وغيرها.

- 11- اعداد استراتيجية لتطبيق نظام 2008 تتفق مع اولويات الدولة وامكانياتها الاحصائية على ان يقتصر ذلك باستراتيجية وبرنامج إحصائي بهدف توفير المصادر اللازمة لإعداد الحسابات القومية .
- 12- اقامة حزمة من الدورات التدريبية المستمرة لكافة القائمين على اعداد الحسابات القومية لتأهيلهم على كيفية اعداد الحسابات القومية وفق نظام 2008 وذلك بالاستعانة بكافة الخبرات المصرية والاجنبية ممثلة في هيئة الامم المتحدة.
- 13- ضرورة الاهتمام بموضوع الحسابات القومية من قبل المنظمات والهيئات العلمية وبالتحديد الجامعات المصرية ويتأتى ذلك من خلال الاتي :
- 1- ضرورة تطوير المحتوى العلمي للمقررات التى تدرس في كليات التجارة في الجامعات المصرية بشكل عام ومقرر المحاسبة القومية بشكل خاص سواء في مرحلة البكالوريوس او الدراسات العليا. وذلك بشكل منتظم كل فترة زمنية معينة حتى يتماشى ويراعى كل ما هو جديد في مجال الحسابات القومية .
- 2- تطوير اسلوب التدريس الذى يعتبر اسلوبا تقليديا يعتمد على التلقين والحفظ الى اسلوب المشاركة عن طريق عرض المشكلة ومشاركة الطالب فيها خصوصا ان الحسابات القومية مرتبطة بالعلوم الاخرى كالاقتصاد الكلى والاحصاء والرياضة والحاسب الألىالخ وهذا يخلق جيل جديد من المحاسبين القوميين لديه ملكة التحليل والنقد العلمي البناء عند قيامه بالعمل في مجال الحسابات القومية.
- 3- اجراء العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بالحسابات القومية بشكل دوري منتظم والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية للاطلاع على ما هو جديد على الساحة .
- 4- تشجيع الباحثين وطلاب الدراسات العليا على اجراء المزيد من الابحاث والدراسات في مجال الحسابات القومية ، حيث لاحظ الباحث قلة الابحاث في مجال الحسابات القومية.
- 5- سرعة الانتهاء من تنفيذ الحسابات القومية المخططة للمرحلة الثانية بالدقة المطلوبة.
- 6- مراعاة الاخذ في الاعتبار البعد البيئي عند اعداد الحسابات القومية والجدير بالذكر ان نظام الحسابات القومية 1993 و2008 فيما يعرف بالحسابات التابعة والتي تتطلب بيانات احصائية معينة لذلك لابد من الاسراع بالبدء في اعداد الحسابات التابعة والاستعانة بخبرات المنظمات الدولية في ذلك ويعتقد الباحث ان ذلك يحتاج الى ضرورة توفير مصادر تمويل مناسبة لتحقيق ذلك.

الخلاصة والنتائج والتوصيات :

استعرض البحث دراسة وتحليل لاهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الحسابات القومية في مصر ووضع مجموعة من الحلول المقترحة لها ، مع اختبار ذلك من خلال تصميم قائمة استبيان توجه الى عينة من الخبراء المهتمين بموضوع البحث وذلك لاستطلاع ارائهم حول تلك الحلول المقترحة لها.وقد توصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات :

-التأخر الشديد في اعداد الحسابات القومية حيث لم يتم حتى الان البدء في اعداد الحسابات القومية للمرحلة الثانية وفق الخطة الموضوعية وهى الحسابات المالية وحساب التراكم والميزانية ومصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات . ويرجع ذلك بسبب نقص البيانات الاحصائي كذلك لم يبدأ بعد ايضا تنفيذ المرحلة الثانية والمتعلقة بالتدفقات النقدية والحسابات التابعة. وذلك بسبب عدم الالمام الكافي لمفاهيم وتعريف نظام 2008 فيما يتعلق بالحسابات التابعة و لعدم توافر مسوحات وبيانات احصائية للقيام بإعداد تلك الحسابات.

2-نقص في الامكانيات المادية كأجهزة الحاسب الألى الحديثة ونقص البرامج الجاهزة التي تساعد في سرعة الانتهاء من اعداد الحسابات و بكفاءة عالية.

3-النقص الشديد في عدد الكوادر الفنية العاملة بإدارة الحسابات القومية وعدم توافر اعداد مناسبة من الكوادر الجديدة للإحلال.

4-عدم التأهيل العلمي الكافي للقائمين على اعداد الحسابات القومية من حملة بكالوريوس التجارة تخصص المحاسبة وذلك بسبب ان التخصص في دراسة المحاسبة في معظم الجامعات المصرية يكون لمدة سنة واحدة وهذه السنة غير كافية الامر الذى يجعل الدراسة تركز على الاجراءات المحاسبية والجوانب الوصفية وليس على الجوانب التحليلية كما تفقد الى تحقيق الترابط بين الموضوعات المحاسبية وغيرها من فروع المعرفة التجارية والاقتصادية والاحصائية الاخرى وهو ما يحتاجه القائم على اعداد الحسابات القومية (المحاسب القوم). كما ان اسلوب التدريس الحالي اسلوبا تقليديا يعتمد على التلقين والحفظ ، كما ان المناهج والمقررات الدراسية وخصوص مقرر المحاسبة القومية في حاجة ماسة وضرورية الى التطوير وضرورة اطلاعها على ما هو جديد في مجال الحسابات القومية.

7- عدم المام بعض العاملين بطبيعة اعداد الحسابات القومية بسبب ان عدد ليس بقليل منهم من حملة معهد الخدمة اجتماعية وليسانس الحقوق وبالتالي فهم بعيدين عن التخصص ويرجع ذلك الى سؤ اختيارهم للعمل بإدارة الحسابات القومية وذلك بسبب فساد النظام المدارى.

8- عدم التأهيل المعلى اللازم للقائمين على اعداد الحسابات القومية بسبب قلة الدورات التدريبية المحلية والاقليمية والدولية لاطلاعهم على ما هو جديد في مجال الحسابات القومية.

وقد كانت الحلول المقترحة :

- 1-تطور النظم والبرامج الاحصائية بما يسمح بتوفير تدفق مستمر من البيانات من خلال المسوح والتعدادات الاقتصادية التي تغطي كافة القطاعات والانشطة من خلال الحصر الشامل او العينة على ان تعالج الاستبانات المستخدمة لتوفير البيانات التي تخدم اعداد الحسابات القومية.
- 2- الاهتمام بمرحلة تجهيز البيانات وتبويب البيانات التي يتم تجميعها من خلال التعدادات والمسوح واتاحتها لمسئولي الحسابات القومية لاستخدامها في تركيب الحسابات في الوقت المناسب وبالتفصيل المناسب.
- 3- الاتفاق على توقيت زمني لنشر النتائج الخاصة بالمسوح والتعدادات وكذلك نشرات الحسابات القومية والالتزام بهذه التوقيتات
- 4- الاهتمام بعملية التدريب والبرامج التدريبية التي توفرها المنظمات الدولية والاقليمية ومن خلال التدريب على راس العمل مع ضمان استقرار الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية بهدف زيادة التراكم في الخبرات.
- 5- الاستفادة من استخدام البرامج الجاهزة لتركيب واعداد الحسابات القومية والمصفوفات التي تضمنها نظام 2008.
- 6- التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وهو الجهة المنوط بها توفير البيانات وعمل المسوح الاحصائية والمصادر الاخرى التي تزوده بالبيانات بما يسمح بضمان تفق منتظم ومستمر للبيانات الاحصائية المطلوبة لا اعداد وتركيب الحسابات القومية .
- 7- الاهتمام بالناشطة غير المغطاة احصائيا (غير المسجل – غير المنظم- غير القانوني-.....) واعداد مؤشرات لهزة الانشطة سواء تزاوّل داخل المنشأة او خارجه وذلك بالاستعانة بالمسوح مثل مسح نفقات ودخل الاسرة ومسح العمالة وتعداد السكان ومسوح أنشطة البناء وغيرها.
- 8- دعم وتطوير الوعي الإحصائي بهدف ايجاد نظام إحصائي جيد يعتمد على الشفافية في اعداد ونشر البيانات.
- 9- تطوير التفاهم والتنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات سواء من المسؤولين عن اتخاذ القرارات والباحثين والدارسين وذلك من خلال اللقاءات المستمرة بينهم.
- 10- اعداد استراتيجية لتطبيق نظام 2008 تتفق مع اولويات الدولة وامكانياتها الاحصائية على ان يقتصر ذلك باستراتيجية وبرنامج إحصائي بهدف توفير المصادر اللازمة لإعداد الحسابات القومية .

11- اقامة حزمة من الدورات التدريبية المستمرة لكافة القائمين على اعداد الحسابات القومية لتأهيلهم على كيفية اعداد الحسابات القومية وفق نظام 2008 وذلك بالاستعانة بكافة الخبرات المصرية والاجنبية ممثلة في هيئة الامم المتحدة.

المراجع :

أولا : المراجع العربية :

1-د/ احمد منسى ، بعض المتطلبات المحاسبية للتخطيط الاقتصادى ،مجلة البحوث الاقتصادية ،المجلد الثانى ، العدد الثامن ،2018.

2-د/ الكيلانى عبدالكريم الكيلانى ، الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثانى / العدد الأول 2020.

3-د. حافظ حسن شعيب ،نحو منهاج جديد لفهم مشاكل ودور الحسابات القومية في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول، 2019.

4- د/ حسن عامر شرف، المدخل المحاسبى لدراسة الحسابات القومية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، 1983 .

5- د/ عيد محمود حميدة ، البعد البيئى كاحد المتطلبات الضرورية لتطوير الحسابات القومية في مصر ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، السنة السابعة ، العدد الثانى 1997.

6- د. محمود السيد الناعى ، المنهج المحاسبى لاعداد قائمة التدفقات النقدية القومية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة العدد الأول .

7- د/ محمد احمد البدوى الباز ، نحو اطار فكرى للمراجعة القومية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ، السنة التاسعة ، العدد الأول ، 1999.

8/ د/ محمد على حماد ، تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة كميا لضمان فعالية المراجعة ،

المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة المجلد الثانى 1995.

9// محمد على حماد ، نموذج مقترح لنظرية المباريات كاداة لتخطيط المراجعة ، وتقييم مخاطرها ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد 36.

- 10- د. صادق حامد مصطفى ، نحو تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، مجلة ا
مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد 36، 2011.
- 11- د/ سناء محمد بدران ، المراجعة باستخدام العينات – مدخل عملي ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية
التجارة بينها ، السنة الثامنة ، العدد الثاني 1997.
- 12- د/ احمد على إبراهيم ، التواصل المهني للمراجعة الداخلية ، دراسة تطبيقية ،، مجلة الدراسات والبحوث
التجارية ، كلية التجارة بينها ، السنة الثامنة ، العدد الثاني 1997.
- 13- د/ عاطف فتحى سالم ، استخدام الأساليب الكمية الحديثة – أسلوب اريما فى مراجعة الحسابات – نموذج حالة
على البيئة المصرية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد 47، 2011.
- 14- المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، إرشادات المراجعة ، القاهرة 2021
- 15- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والمعونة الفنية ، تحديث الحسابات القومية في مصر ، مشروع مقدم للحكومة
المصرية لدعم أنظمة تحليل البيانات والنشر ، مسودة التقرير 2019
- 16/ وزارة التخطيط ، التجربة المصرية في تصميم واعداد الحسابات القومية ،وفق نظام الأمم المتحدة ، 2017.

ثانيا المراجع الأجنبية :

- Akresh A. D. STtatistic sampling in public Accounting The CPA journal ,july-1
2021.
- Callebert ,J AUDIETRISK TRACING the evaluation A c horizons . septeber-2
2012
- kinny w r , arima and regression in analytical review the accounting review-3
.vol.Lii, NO 1, JANUARY 2022

Moris N. how does your Audiet Departement Rate The INTERERNA Auditor-4

LIA- APRIL 2020(

.Wren C., AUDIET RISK JOURNAL OF ACCOUNTANCY , AUGUST 2012 -5

AAA, COMMITE ON ACCOUNTING REPORT , THE ACCOUNTING -6

.REVIEW SUPPLEMENT TO vol XI 2012

-ACCOUNTING SYSTEMS AND FINANCIAL REPORTING A CASE OF -7 -

NATIONAL WATER AND SEWERAGE CORPORATION, MBALE BRANCH” ,

.MAKERERE UNIVERSITY

2- Attayah, O.,& Sweiti, I.,(2014) “Impact of ERP System Using on the -8

Accounting Information Relevance: Evidence from Saudi Arabia” , GSTF Journal

,on Business Review, Vol.3 No.2

3-Ayyagari, R.A.(2010). Hands-on ERP Learning: Using Open ERP, an -9

.Alternative to SAP. Journal of Information Systems Education, Vol.22 P2-17

Bae, B.,& Ashcroft, P., (2014), “Implementation of ERP Systems: -10

Accounting and Auditing Implications” , College of Business Central Washington

.University

Brown, Carol E. & Wong, Jeffrey A. & Baldwin, Amelia A., (2007)Review -11

and Analysis of the Existing Research Streams in Continuous Auditing, Journal Of

.Emerging Technologies In Accounting, Vol. 4 No.1,pp.1-28

